برنامج كارتر لأزمة الطاقة بين التصور والواقع

تناولنا في مقال سابق نشرته "الهدف" « ازمة الطاقة وبرنامج كارتر » ومدى الارتباط العضوي بين الازمة الاقتصادية — المالية التي يعاني منها الاقتصاد الامبريالي للولايات المتحدة الامريكية وبين الدور الذي تلعبه استيرادات النفط للولايات المتحدة في هذه الازمة .

وقد اشرنا في حينه بان المعضلات التي تنتاب الاقتصاد الامريكي انما ترجع اساسا وقبل كل شيء الى العيوب البنيوية للاقتصاد الامبريالي التي تتجلى في عجز النظام الاقتصادي العالمي عن استيعاب كل الطاقات التي تنتجها القوى الانتاجية الاجتماعية في تحقيق نمو حقيقي في مختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية ، ولا تدخل ازمة الطاقة العالمية الا بوصفها احد العوامل المؤثرة في تعميق الازمة العامة للاقتصاد الرأسمالي المعاصر.

والرئيس الامريكي كارتر ، شأنه شأن كل قادة الامبريالية العالمية الذين لا يمكن ان يدافعوا عن النظام الرأسمالي ، لجأ عندما طرح مشروعه لحل ازمة الاقتصاد الامريكي ، لكي يصور ازمة الرأسمالية بانها ازمة للطاقة وحسب ، صارفا بذلك انظار الرأي العام الامريكي والعالمي عن عيوب النظام الرأسمالي ، مركزا على ان الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الامريكيون انما تنبع من عوامل خارجية وبالتحديد من تلك الاقطار التي يستورد الامريكيون منها البترول ، اي من مجموعة دول الاوبك وعلى وجه الخصوص من الاقطار العربية البترولية، وقد وضع كارتر في برنامجه للطاقة مهمة انهاء حالة الركود والشلل في الاقتصاد الامريكي فهل يستطيع انقاذ نظامه الامبريالي من السقوط ويقف بوجه حركة التاريخ التي لا مرد لحتميتها ؟؟

ما كاد كارتر يعلن برنامجه للطاقة حتى توالت ردود الفعل المضادة على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والعالمية .

كانت الاستقالات الجماعية والتغييرات في البيت الابيض هي من بين اولى النتائج الفورية المباشرة لخطة كارتر ، فقد عزى المراقبون استقالة وزير الخزانة الامريكي بلومنثال الى خلافه مع كارتر بشأن الاسلوب الذي ينبغي ان يواجه به العجز في الميزان التجاري الامريكي والذي اثر مباشرة على وضع الدولار وسبب انخفاضا في اسعاره ازاء العملات الاجنبية الاخرى وازاء الذهب . كما اقترنت استقالة وزير الطاقة « شليسينغر » بازمة الطاقة نفسها وبموقف كارتر والمقربين منه الذين يعارضون السياسة التي انتهجها هذا في ميدان الطاقة .

واخذت مشكلة التضخم تتفاقم في الولايات المتحدة على النحو الذي اصبحت معه ازمة الركود لا تشكل خطرا بل واقعا معاشا في هذه الايام . وتشير الصحف الامريكية الصادرة هذه الايام بان معدل التضخم بلغ الان اعلى معدل عرفته البلاد منذ ٢٨ عاما واعلنت الحكومة الامريكية ان مؤشر الاسعار قفز خلال الفترة الاخيرة من العام الحالي بنسبة ١٣٫٢٪ ، وتجدر الاشارة الى ان هذا هو اعلى معدل زيادة خلال نصف عام منذ الفترة ما بين شهر ايلول ١٩٥٠ وشباط ١٩٥١ حيث وصلت الزيادة حينذاك الى ١٤٪ واذا ما استمرت هذه الوتيرة من التضخم فان عام ١٩٧٩ سيكون اسوأ عام بالنسبة للاقتصاد الامريكي منذ عام ١٩٤٦ .

واعربت الاوساط الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية عن مخاوفها من ان يؤدي التضخم الذي تعاني منه البلاد الى نكسة اقتصادية خطيرة .

ان وليم ميلر محافظ البنك الاحتياطي ووزير الخزانة الجديد وهو اول مسؤول امريكي كبير في الحكومة الامريكية اعترف قبل بضعة ايام بان الركود لا يشكل خطرا فقط ولكنه حقيقة واقعة بالفعل فقد هبط اجمالي الناتج القومي في النصف الثاني من العام بمعدل ٣٫٢٪ عن العام الذي سبقه ، وانحى ميلر باللائمة على الدول المنتجة للنفط في منظمة « الاوبك » لرفعها الاسعار وقال : لقد تردينا في الركود بسبب لارتفاع اسعار البترول !..

ورغم الجهود والتدابير المختلفة التي تلجأ اليها الاوساط المالية الامريكية فقد بقي الميزان التجاري الامريكي يعاني عجزا مقداره حوالي ملياري دولار شهر حزيران من هذه السنة .

ان برنامج كارتر لحل ازمة الطاقة الذي يطمح الى تخفيض الواردات النفطية الى ٨ر٤ مليون برميل يوميا بحلول عام ١٩٩٠ ، يكاد يكون ضربا من الرغبات الطوباوية التي لا تنفع الا كوسيلة للدعاية الانتخابية التي يحتاجها الرئيس الامريكي في حملته لتجديد رئاسته في البيت الابيض . ذلك ان المعطيات الاقتصادية لا يمكن ان تصلح باعتبارها اساسا لهذا الطموح .

فمن اجل تحقيق مثل هذا الهدف لا بد من توفير استثمارات ضخمة من رؤوس الاموال يجري توظيفها في ميدان استخراج البترول في الحقول الامريكية وفي ميادين انتاج الطاقة البديلة كالفحم والطاقة الشمسية والطاقة الذرية. غير ان الشركات الاحتكارية النفطية في الولايات المتحدة الامريكية التي تعول الرئيس الامريكي على تشجيعها لدخول ميادين الاستثمار المحلية عن طريق رفع الرقابة على اسعار النفط المستخرج في الولايات المتحدة ، ستعمد الى مختلف الاساليب التي ترى فيها ضمانا لارباحها علما بان الاحتكارات الامريكية تحقق من النفط المستورد احجاما من الارباح اكثر بكثير مما يوفره لها توسيع نطاق الامدادات الداخلية من الموارد المحلية ، وهذا ما يجعل خطة الرئيس الامريكي عرضة لتصرف الشركات الامريكية التي لا تقيم وزنا الا لمستوى الارباح التي يمكن ان تحققها ، فضلا عن ان كارتر وهو ممثل للاحتكارات ليس بامكانه ان يفرض اي قرار لا ترغب به هذه الاحتكارات .

ان الولايات المتحدة الامريكية التي لا تمثل الا ٤٪ من سكان العالم تهبط بينما تستهلك ٣٠٪ من نفط العالم لا تستطيع ان تحدث انهطاما حادا في ميدان استهلاك النفط دون ان يحدث ذلك اثارا سلبية بعيدة المدى على نموها الاقتصادي وعلى مجمل الحياة الاجتماعية ونمط المعيشة الامريكي مما يؤدي الى مضاعفات لا يمكن الان التنبؤ بمدى تأثيراتها المدمرة في الحياة الامريكية .

ان عدم واقعية برنامج الطاقة الامريكي الجديد ينبع ايضا من التقديرات غير الواقعية لامكانية تخفيض الاستهلاك . فقد جاء في التقرير المقدم الى الكونغرس الامريكي بشأن النفط والذي نشرته مجلة « الهدف » بان احدى الدراسات التي قدمتها « اكسون » تقدر بان احتياجات الولايات المتحدة الامريكية من نفط شبه الجزيرة العربية التي تعتبر السعودية اكبر منتج فيها سيزداد من ١٢ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٧٦ الى ٢٣ مليون برميل يوميا في سنة ١٩٩٠. اي بزيادة قدرها ٧٧٪ ، فكيف يمكن ان يصبح برنامج التخفيض الذي اقترحه كارتر وهو ٥ر٤ مليون برميل يوميا ، برنامجا واقعيا اذا ما اخذنا في الاعتبار امكانات التوسع في الانتاج حتى في حدوده الدنيا ما بين ١—٢٪ سنويا . ولهذا فان التقديرات الاقتصادية الواقعية تعتبر ان قدرة الادارة الامريكية في حصر الاستيراد من النفط في حدودها الحالية دون زيادات جديدة هو نوع من النجاح الذي يمكن ان تحققه هذه الادارة .

وحتى الان لا زال موقف الكونغرس الامريكي هو موقف معارض لسياسة كارتر في تقنين الاستهلاك ، وعلى الرغم من ان الاكثرية الديمقراطية في الكونغرس وافقت على برنامج كارتر ومن دون اي التزام محدد بتفاصيل بنود هذا البرنامج، علما بان الخصم الرئيسي لكارتر ، كندي ، قد طرح برنامجا مغايرا لبرنامج كارتر ربما خاض على اساسه المعركة الانتخابية . كما ان الهبوط المباشر الذي تعرض له الدولار الامريكي بعد خطاب كارتر النفطي قد جاء ، مع مظاهر اخرى سياسية واقتصادية ، دليلا على ما يلف هذا البرنامج من غموض وما يتعرض له من احتمالات الفشل .

مقهى دمرته قنبلة
في احد شوارع اسطنبول

القي القبض في انقرة على طالب جامعي في الثانية والعشرين من العمر ، اعترف بارتكابه جريمة قتل رئيس تحرير صحيفة « مليات » الليبرالية التركية .

تركيا :

تسليط الضوء على دور "حزب العمل القومي" الفاشي في موجات العنف الارهابي

ورغم اصرار المتهم على انه قام بعملية الاغتيال من تلقاء نفسه وبانه غير مرتبط سياسيا ، ونفذ الجريمة لمجرد احراج حكومة اجاويد ، الا ان الادلة تتزايد لدى السلطة وفي التقارير الصحافية عن تورط اليمين الفاشي التركي في هذه الجريمة ، وفي غيرها من الجرائم واعمال العنف الارهابية التي اودت حتى الان بما يزيد عن الف واربعمائة قتيل خلال السنة ونصف السنة الاخيرة . وبات موضوع اليمين الفاشي موضوع الساعة في تركيا اليوم .

وعملية اغتيال رئيس تحرير صحيفة « مليات » هي الثانية من نوعها في اقل من عام . ففي شهر كانون اول الماضي اغتيل رئيس تحرير صحيفة « بوليتيكا » اليسارية ، الذي وجدت جثته في سيارة مهجورة ، وقد قتل بواسطة التعذيب. وكان اغتياله انذاك حلقة من سلسلة طويلة من الجرائم التي ترتكبها العصابات اليمينية الفاشية التي تنتمي اما مباشرة ، الى « حزب العمل القومي » الفاشي ، او الى احدى المنظمات العديدة ذات العلاقة بهذا الحزب .

وقد ادت محاكمة المتهمين بمجزرة « كارمان ماراس » التي راح ضحيتها ما يزيد عن ١١١ شخصا ، الى ازدياد الادلة على الدور الرئيسي الذي يلعبه « حزب العمل القومي » الفاشي ، في موجة الارهاب اليميني الفاشي المتصاعدة في البلاد . وجاء رفض وزير الداخلية التركي لزعم المتهم بقتل رئيس تحرير « مليات » بانه تصرف من تلقاء نفسه ، وبان لا ارتباطات سياسية له، ليضيف برهانا اخر على ان لدى السلطة ما يكفي من ادلة حتى الان ، عن تورط هذا الحزب ما لا يسمها تجاهله ، خاصة وان حكومة اجاويد الليبرالية الاتجاه ، هي الهدف الاني الاول للارهاب الفاشي المتصاعد . وبالفعل فقد تضمنت تقارير صحافية نشرت في تركيا ، ادلة تشير الى وجود علاقات بين المتهم وبين منظمات مرتبطة بحزب العمل القومي .

ولهذا فان حملات الاعتقال التي شنتها السلطة — والتي لا تزال تشنها — قد استهدفت القوى اليسارية في البلاد التي يشتد عودها ، الا انها شملت في الوقت نفسه وبصورة متزايدة ، القوى الفاشية اليمينية والتي افسح لها نظام الحكم التركي منذ اواخر الستينات ، مجال النمو والتوسع والتسلح وزرع الوجود في ادارات واجهزة الدولة. فقد شملت موجة الاعتقالات الاخيرة في تركيا عددا من الشخصيات البارزة في المنظمات التي تخدم كواجهات لحزب العمل القومي الفاشي ، الذي يرأسه الكولونيل السابق البارسلان توركيش. وبات هناك بضعة مئات من المعتقلين ، المتهمين باعمال القتل وبالمشاركة في مجزرة « كارمان ماراس » ، من الاعضاء او من انصار هذا الحزب الفاشي او منظماته الموهة المختلفة . ومن بين هؤلاء المعتقلين سبعة من قادة «ميسك» — الاتحاد العمالي المرتبط بحزب العمل القومي . اما التهمة الموجهة الى هؤلاء ، فهي ادارة معمل للمتفجرات وتمويل عمليات ارهابية . ومن بينهم ايضا رئيس الاتحاد وامينه العام .

وقد اتضح امر معمل المتفجرات رسميا ، في الاسبوع الاخير من الشهر المنصرم ، عندما قتل شخصان من جراء انفجار ، في مبنى الاتحاد العمالي — ميسك — وهو مجاور لمبنى حزب العمل القومي . ورغم ادعاءات ميسك المعاكسة ، فقد انهم وزير الداخلية الاتحاد علنا ، بصناعة المتفجرات . وكان قد اعتقل في الاسبوع ذاته ، رئيس فرع شبيبة « حزب العمل القومي » في اسطنبول ، بتهمة قتل رئيس تحرير صحيفة « بوليتيكا » اليسارية .

وتجدر الاشارة الى ان ابرز ما اكتشفه الادعاء العسكري في محاكمات المتهمين بمجزرة « كارمان ماراس » الجارية ، تورط انصار « حزب العمل القومي » الفاشي في المجزرة . وان من بين المتهمين البالغ عددهم ٢٣٠ شخصا ، رئيس فرع الحزب في المنطقة . وقد اتهم الادعاء العسكري القوى اليمينية باقتحال المجزرة ، بتفجير قنبلة ثم بمحاولة الحاق التهمة باليسار التركي .

ويعتبر « حزب العمل القومي » الفاشي ، رابع اكبر حزب في تركيا . وهو حزب يميني شبه عسكري بدأت تنشط ميليشياته منذ اواخر الستينات، عندما افتتح معسكرات التدريب على السلاح في انحاء البلاد . وقد تعهد سليمان ديميريل رئيس الوزراء انذاك ، وزعيم حزب العدالة اليميني ، تجاهل تلك الظاهرة وخفية المساعدة التي يتلقاها هذا الحزب الفاشي وذئابه الرمادية — ميليشياته — من اجهزة السلطة المعنية ، باعتبار ان هذا الحزب سيكون رأس حربة النظام الملائمة للاستخدام ضد نمو الحركات اليسارية في البلاد .

وجاء اشتراك ديميريل لزعيم حزب العمل القومي، توركيس ، في حكومته الائتلافية سنة ١٩٧٦، وتعيين توركيس نائبا له ، تعزيزا لهذا الحزب الفاشي . فمنذ ذلك التاريخ بدأ الحزب يتغلغل في آلة الدولة ويستخدمها لتوسيع قاعدته الانتخابية . وبالفعل ارتفع تمثيل الحزب اثر انتخابات ١٩٧٧ ، من ٣ مقاعد الى ١٦ مقعدا في البرلمان . وكان ذلك ايذانا بتصعيد نشاطاته الارهابية ضد قوى اليسار التركي .

ولكن الحملة التي تشنها حكومة اجاويد على اليمين الفاشي والتي اخذت صورة العلانية تخفي وراءها في آن ، الوجه الاخر للحملة والتي تستهدف اليسار التركي ، الذي يواجه جبهتي النظام الرسمية وغير الرسمية . ولكن هذه الحملة القمعية ذات الوجهين ، تبقى مجرد محاولة من « حزب الشعب الجمهوري » الليبرالي ، لانقاذ نظام الحكم التركي الذي تزعزعت ركائزه الى درجة بات من الصعب ترميمها بالشكل الذي يكفل استعادة النظام « لامنه » و« لاستقراره » .

■

توضيح

سقط سهوا في العدد ٤٤٧ كلمة « وجهة نظر » عن مقال : « الديمقراطية ومعركتنا القومية » بقلم : مروان ثابت . و « الهدف » اذ تنشر هذا التوضيح ، تشير الى ان الاراء التي طرحها المقال المشار اليه ، انما تعبر عن وجهة نظر كاتبه الشخصية وليس عن وجهة نظر « الهدف » .